أصول الحكمانية المؤسسات الجيدة في الإسلام

Muhammad Shulthoni

Jurusan Syariah dan Ekonomi Islam STAIN Pekalongan
Jl. Kusumabangsa No. 9 Pekalongan Jawa Tengah Indonesaia

Abstract: The aim of this writing is giving a description on the subject of the relationship between religious ethics and good governance values to create a good corporate governance and good government governance. Some people argue that the implementation the good corporate governance is not satisfactory yet, due to the lack of awareness of government authority, private companies' stakeholders, scholars, and society on the importance of the system for both government and non-government organizations. Therefore, to provide a comprehensive understanding to the scholars and practitioners, this paper attempts to explain the corporate governance anatomy, Islamic values, and social condition of Indonesian society, which may become an appropriate model of corporate governance for the private companies, government and non-government organizations.

الكلمات المفتاحية: الحكمانية الجيدة, القيم الإسلامية, والمؤسسات الحكومية

أ. المقدمة

اصبح التعامل بالمجالات التجارية فى الدول النامية والمتقدمة أمرا شائعا مهما، بقصد تحقيق التنمية المجتمعية، من خلال إستثمار مجموعات من المبالغ الجزئية أو الفردية فى صورة عمل جماعي، لايستطيع أفراد القطاع الخاص فى الغالب إقامة مشروع كبير لهم وحدهم. لاسيما فى هذه الأونة الأخيرة التى أصبحت المجالات التجارية واجهات على الحكمانية المؤسسات السيئة بحدوث حالات إفلاس غير متوقعة نتيجة سوء التصرف، ولقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية كافيتين.

من هنا نعرف أن فكرة الحكمانية المؤسسات الجيدة غدت فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضى على قدر كبير من الأهمية، سواء للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، لتحقيق

طموحات المواطنين فيها بتوفير التنمية الشمولية وإداماتها.إلا أن الأمر أصبح أكثر إحتياجا على الدول النامية بشكل خاص، بسبب التحديات العالمية والإقليمية – العولمة، التجارية العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، سرعة انتشار المعلومات، التهديدات الأمنية - والمحلية – التنافسية، تشجيع الإستثمارات الخارجية والداخلية, الفقر، البطالة، والأمن. (Usahawan, no. 6, XXXII, Juni 2003: 3).

لذا أصبح الدول النامية كإندونيسيا بمنهجية الحكمانية الجيدة أمرا فى غاية الأهمية، لما ينطوى عليه ذلك من تكامل أدوار الإدارة الحكومية التى استولت عليها بيئة السياسة والسلطة الرفيعة، والقطاع الخاص الذى يحرك الشركات وإنشاء فرص الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدنى التى قامت ببناء الحياة الاجتماعية والسياسة من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها، ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاية والفعالية والاستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفق ما ترتكزعليه الحكمانية الجيدة من مميزات الشفافية والمساءلة والتشارك فى تحمل المسؤولية والمشاركة فى رسم السياسات وتعزيز دولة القانون واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين، ضمن ميزات أخرى.

فإن هذا النموذج يتطلب الفهم المشترك للأدوار والأطراف الثلاثة المكونة للحكمانية واستثمار تلك الأدوار وتكاملها بما يحقق التنمية المجتمعية.

ب. تعريف الحكمانية (*Governance*)

يدور جدل كبير حول مصطلح الحكمانية المؤسسات "Corporate Governance" من حيث مدى ملاءمة هذا المفهوم وتحويله من كونه فكرة جيدة الى واقع عملي ملموس.

وقد اختلف المفكرون حول تاريخ ظهور مصطلح الحكمانية، فبينما يرى البعض أن هذا المصطلح لم يكن موجودا قبل عام 1980، فإن البعض يرى أن هذا المصطلح بدأ فى السبعينات مع ظهور قضايا الفشل والغش فى التقارير المالية فى ذلك الحين.

وأما مصطلح الحكمانية، كما شاهدنا، أكثر ظهور فى الإستخدامة مع بداية التسعينات حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع فى المراحل الأخيرة وأصبح شائع الاستخدام من خبراء الإدارة، وبشكل خاص من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولى(IMF) ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) وغيرهما من المنظمات الدولية.

وأختار مصطلح الحكمانية لكلمة *governance* وذلك بعد الرجوع الى كتاب الماوردى "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" والذى يشير الى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية. (الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، بيروت : دار الكتب العلمية)

إن مصطلح الحكمانية ليس كلمة جديدة إلا أن ظهورها فى النقاش حول المؤسسات الإجتماعية يعتبر نسبيا تطورا جديدا. وهذا المصطلح يفتقر ايضا الى الترجمة الدقيقة الى اللغات الأخرى. فعلى سبيل المثال، ترجمة المصطلح (*governance*) فى العربية الى العديد من الكلمات مثل "إدارة الحكم"، "الحكمانية"، "الإدارة المؤسسة"، "الحوكمة"، "الإدارة المجتمعية"، "الحكم".(المستقبل،الخميس 14 تشرين الأول 2004، العدد 1723 ، المستقبل الاقتصادى، ص 10 .)

وقد عرف Triker هذا المصطلح بقوله : إذا كانت الإدارة تعمل من أجل تسيير المشروع فإن هذا المفهوم يعنى أن المشروع يسير بشكل صحيح. ومثل ذلك ما ذكره Rezaee فى تعريفه لمفهوم الحكمانية المؤسسات بأنه "اشتراك جميع القوى و تركيز جميع الجهود باتجاه سير المنشأة من أجل جعلها تسير بشكل صحيح وسليم." كما عرفها Lewis بأنها "نظام كامل من السلطات والإجراءات والتحكم ينشأ داخليا وخارجيا لمتابعة إدارة الوحدات الإقتصادية بهدف حماية جميع أصحاب المصالح بالمنشأة."

وأما تعريف الحكمانية عند البنك الدولى بأنها الحالة التى من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.(Joan Corkery: 12, 1999) والحكمانية عند مشروع الأمم المتحدة الإنمائي هى ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسة والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته.(United nation development Progamme: 3, 1997) ولذلك

فالحكمانية تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التى من خلالها يستطيع أن يشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم. وينطوي مفهوم "الحكمانية" على سعة أرحب من مفهوم "الحكومة" حيث أن عناصره الأساسية تتضمن الدستور والجهاز التشريعي والسلطات التنفيذية والقضائية. فالحكمانية تتضمن التفاعل فيما بين هذه المؤسسات الرسمية والمؤسسات المعنية بالمجتمع المدني. أما "الحكمانية الجيدة" فهي قائمة على التشاركية وعلى الشفافية وعلى المساءلة وتدعيم القانون. حيث أنها تؤكد على أن الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مبنية على توافق مجتمعي واسع قادر على إيصال أصوات الناس الأكثر فقرا والأكثر هشاشة الى عمليات صنع القرار وخاصة المتعلق منها بتخصيص موارد التنمية.

قد خلص رهدس الى أن تعريف الحكمانية يمكن أن يشتمل على العناصر التالية :

(1) التنسيق بين المنظمات الحكومية و تنظيمات قطاع الاعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.

(2) عدم ثبات ووضوح بين أنشطة مختلف التنظيمات.

(3) إستناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات الى التفاوض.

(4) تمتع مختلف الاعضاء فى هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.

قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء بمالها من موارد.(سلوشعراوى وآخرون، 2001، ص 10.)

وفى النتيجة أن الحكمانية الجيدة، فى نظر البنك الدولى، تتطابق مع فكرة تطوير الإدارة، وهى تكون اساسية لخلق وإدامة البيئة الداعمة للتنمية التى تتسم بالقوة والعدالة مثلما هى مكملة اساسية للسياسات الاقصادية المجدية. (The world Bank: 1,1992) أما الحكمانية الجيدة، من وجهة نظر مشروع الأمم المتحدة الإنمائى، فتعتبر حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا من إدارة

تقليدية تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشارع بشفافية ومسؤولية امام المواطنين.(UNDP: 7,1997)

وهناك ثلاثة أهداف أساسية للحكمانية الجيدة عند مشروع الأمم المتحدة الإنمائى : (1) تحقيق العدالة الإجتماعية، وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين وتحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم (2) تحقيق وإدامة حالة من الشرعية فى المجتمع (3) الكفاية فى تحقيق التنمية الإقتصادية وفى تخصيص واستغلال الموارد العامة.(UNDP: 5,1997)

فالحكمانية الجيدة تكون ضرورة فى وجود شبكة من مؤسسات الحكومة تستخدم القوانين والإجراءات، والتى بدورها تعمل على بناء وإدامة بنية إجتماعية تسمح بتنمية بشرية جيدة لتشمل كافة الجماعات فى المجتمع.

وللحصول على الحكمانية الجيدة لابد من تفاعل الحكومة (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية) والمجتمعات والمؤسسات المدنية فى تحمل المسؤولية والمشاركة فى رسم السياسات العامة. كما ذكر James G. Speth فإن إنشاء الحكمانية الجيدة لايعنى تقوية قدرات الحكومة لتحكم فقط، بل تعنى أيضا تجديد روح المشاركة المدنية فى كافة مجالات الشؤون العامة. ومؤسسات المجتمعات المدنية تلعب دورا هاما فى تقوية المشاركة وبناء الثقة. فالمجتمع لهم دور فى مساهمة تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية فبينما الحكو مة تركز على وضع القوانين وتنفيذ السياسات والإجراءات، يمكنها التحقق والاستفادة من قدرات كل من المؤسسات المدنية والمؤسسات القطع الخاصة فى تقديم الخدمات. (James Gustave Speth, 1997)

واختصر شكرزا عناصر الحكمانية المؤسسات الى ستة أمور نذكر منها مايلى : (1) الاهتمام على الهيئة (*board*). إذا تكلمنا عن الحكمانية (Usahawan , No 6XXXII: 14) المؤسسات أوالحكمانية الحكومية علينا أن نركز بحثنا عن الهيئة، ولكن السؤال ما هى الهيئة ؟ والهيئة هنا الشخص الأول للمؤسسات أو الحكومية الذى له دورهام فى الإدارة والرقابة عند استفادة الموارد لتحقيق أهداف المؤسسات أوالحكومات المخطوطة قبلها. ويمكننا القول بأن الهيئة

فى الإدارة الحكومية تتكون من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، لأنهما المسؤولتان فى أخذ القرارات المهمة ووضع القانون وتنفيذ الإجراءات ومراقبة الإدارة للحصول على أهداف الحكمانية الحكومية المقررة. ومن هذا الواقع، نرى أن أهمية الدور يقوم به رجال السلطة التشريعية بكون الوظيفة الرئيسية التأكد والتثبت من أن رجال السلطة التنفيذية يقومون بتطبيق السياسات المتفقة مع مصالح المواطنين. (2) معالم القانونية و التنظيمية. لكل من المنظمات الدولية والمحلية يحتاج الى القانون والحكم، لأنهما تعدا من مقومات المجتمع الدولى. ولذا يستطيع أعضاء الهيئة أن يكون مستقلا فى مراقبة الإدارة وأخذ القرارت وإدارة الموارد الحكومية أو المؤسسات على وجه شامل. وكثير من الباحثين يرون أن علم الحكم هو مصدر العلم الذى تنبنى عليه الحكمانية الجيدة. ومفهوم القانون هنا ليس بمجرد القانون الوضعي الآتى من خارج الشركة كالأحوال الشخصية بل يشمل جميع القانون الذى يعين على بناء الحكمانية الجيدة. فالضمائر والدوافع الذاتية لاتكفى وحدها لعموم الخلق والمحافظة على سلامة الجماعة أو المساهمين وصيانة كيانها المادى والمعنوى وإقامة القسط بين المواطنين. ولهذا وضع القانون وتنفيذ الحكم لضبط الحكمانية الجيدة تجب إطاعته للحصول على الغاية النهائية للمجتمع. (3) إدارة المؤسسات المجتمعية بالفعالية والكفاية. وفى إنشاء الحكمانية الجيدة فيلزم علينا أن ننظر الى كيفية هيئة الحكومة أو المؤسسة تدبير مواردها, هل نجحت الهيئة فى إدارة تلك الموارد بالفعالية و الكفاية. ومعالم القانونية والتنظيمية هنا كالمنهج الذى وضع فى جميع عناصر الشركة أو الحكومة لتنظيم وتحديد سلطة الهيئة فى تنفيذ الإجراءات باستقلال. والنتيجة أن الهيئة الحكمانية الجيدة تسعى دائما الى توزيع الموارد على وجه شامل لتحقيق أهداف الشركة أو الحكومة. (4) الشفافية. وهي مبنية على مبدأ التدفق الحر للمعلومات. لذا يجب ان تكون كافة المؤسسات والإجراءات المنبثقه عنها والمعلومات المختلفة متاحة بشكل مباشر لمن يهتم بها. (5) المساءلة. يقع صانعي القرار في الحكومة وفي القطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني تحت طائلة المساءلة من قبل المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار بأن طبيعة وشكل المساءلة يختلف بإختلاف طبيعـة القرار. (6) والاستجابة. وهي ان تنصرف جميع المؤسسات

وإجراءاتها المختلفة لخدمة كافة عناصر ومكونات المجتمع. (7) الغاية النهائية. تقوم الحكمانية الجيدة بتوازن المصالح المختلفة بهدف الوصول الى توافق عام أو الغاية النهائية فيما هو الأفضل للمجموع أينما كان ممكنا ذلك سواء في السياسات أم في الاجراءات المختلفة. (8) الرؤية الاستراتيجية. يملك القادة وممثلو المجتمع منظور واسع وطويل الآمد للحكمانية الجيدة وللتنمية البشرية مع إحساس واضح بما تحتاجه هكذا تنمية. كما ان لهؤلئك القادة فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والإجتماعية التي بني عليها هذا المنظور.

ومن هنا نفهم أن تلك العناصر تتكون على عدد من الانماط او القيم العالية التى تتطبق على كافة الحضارات. فقد نشر أيضا مشروع الأمم المتحدة الإنمائى عددا من الخصائص الحكمانية الجيدة والتى شملت على: (1) المشاركة (2) التشارك (3) سلطةالقانون (4) الشفافية (5) الاستجابة (6) الاجماع (7) العدالة (8) الفعالية والكفاية (9) المساءلة (10) الرؤية الاستراتيجية. (UNDP:4, 1997)

وفى النتيجة فإن فهم الحكمانية الجيدة يعيننا على رسم الطريق للعمليات والممارسات المستقبلة للاصلاح المؤسسات؛ القطاع العام و القطاع الخاص، والإدارة الحكومية، بهدف تحسين مستوى الإدارة على مستوى المجتمع.

ج. القيم الحكمانية الرشيدة فى الإسلام

الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان. تضمن الكثير من التعاليم التى تصلح للتطبيق فى المجالات الحكومية أو المنظمات الدولية فى المستقبل كما صلحت للتطبيق فى الماضى، ويترك تفاصيل التطبيق لكل مجتمع وكل ظرف، من هنا جاءت مرونة تعالمه. ووضع الإسلام تنظيما كاملا للمجتمع الإسلامى فيما يتعلق بالشرائع، كما وضع معالم تنظمية و قانونية للمجتمع. وذلك بخلاف الأديان العالمية الأخرى التى اقتصرت اساسا على النواحى التعابدية أو الروحية.

وهذا الفصل سيبحث عن المبادئ الإسلامية فى إنشاء الحكمانية الجيدة كما رأي عبد الرحمن أن هيئة الشورى والحسبة كآلة ووسيلة للحصول على كفاية وفعالية الحكمانية المؤسسات الجيدة. أما تلك المبادئ فهى كالآتي :

(**1**) **الخليفة**

الإنسان وكيل عن الله فى تبليغ وتقرير وتنفيذ أحكامه ورعاية تطبيقها، وفهم مدلولاتها عن طريق سلطة الإجتهاد فيما تدل عليه، أو تهدف اليه من غايات، أو تحد حدود يلزم السير فى نطاقها وتنظم الحياة فى محورها. (وهبة الزحيلى:652, 89)

"وإذ قال ربك للملآئكة إني جاعل فى الأرض خليفة". (البقرة : 30) وإذا ورد النص القرآنى دالا على استخلاف بعض الرسل والأنبياء كأحسن مثال، فإن البشر أيضا من بعدهم هم خلفاء الأرض : **"إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح."** (الأعراف : 69) **" ثم جعلناكم خلائف فى الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون."** (يونس: 14) **"وهو الذى جعلكم خلائف الأرض."** (الأنعام: 165)

ومعنى الخليفة فى هذه الآية تدل على الوكيل الذى يخلف بعضهم بعضا فى إمارة الأرض. وما على الخليفة إلا أن ينفذ أوامر المستخلف له : **"إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها."** (النساء: 58) **يآأيهاالذين آمنوا أطيعوا الله**. (النساء:59) من هنا نعرف أن لكل إنسان له المسؤولية لأخيه المسلم على ما فعلوا نحو الموارد التى أعطاهم الله لهم.

وحدد ابن خلدون بطريقة أخرى وظيفة الخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة اليها : إذ أن احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى إعتبارها بمصالح الآخرة. وهى أيضا خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين و سياسة الدنيا به.(المقدمة لابن خلدون:191)

وبهذا تغاير الخلافة أساسا السلطات السياسية الحالية التى تسير على هدي القوانين الوضعية التى تقتصر على تنظيم العلاقات الإجتماعية، وتقر واقع المجتمع ولو عارض الدين أو الفضيلة احيانا. (وهبة الزحيلى: 662)

والإنسان، وفى نفس الوقت كالخليفة، يصير مساهما ومقتسطا ومحاسبا وحاكما. وهو الذى له دور هام فى إدارة وتنفيذ أهداف المؤسسات أو الحكومية، ويطالب أيضا بتنفيذ الأحكام وإصدار القوانين التنظيمية وفقا لمبادئ الإسلام و قواعده، وليس له أيّة حصانة فى هذا الشأن من دون بقية المسلمين. ولذا يلزم عليه تحقيق مصالح الناس فى عالمي الدنيا والآخرة. وهنا يمكننا القول يأن الجهة الأخلاقية فى الخلافة تسير جنبا على جنب مع الجهة المادية.

(**2**) **الشورى**

ومن القيم الانسانية الاجتماعية التى جاء بها الإسلام هو الشورى، وذلك لقوله تعالى : **"و شاورهم فى الأمر."** (ال عمران: 159) **"و أمرهم شور بينهم."**(الشورى: 38) والسنة النبوية والقولية والعملية أشارت الى وجوب المشاورة، مثل : **"استعينوا على أموركم بالمشاورة."** (الماوردى: 494) **"ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم."** (الماوردى: 491) **"المشتشار مؤتمن."** وعن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه و سلم أنه قال : **"استرشدوا العاقل ترشدوا، ولاتعصوه فتندموا."** (وهبة الزحيلى: 713) وقال ابوهريرة رضي الله عنه : **" لم يكن احد اكثر مشورة من رسول الله صلى الله عليه و سلم."**(رواه الترمذى) وقد اشتشار النبى صلى الله عليه و سلم أصحابه فى وقائع كثيرة، تطبيقا لأراء ونفوس أصحابه ولرفع أقدارهم، قائلا أشيروا علي أيها الناس. (وهبة الزحيلى: 713)

إن التشاور فى الأمر يفتح مغالقيه، ويتيح النظر اليه من مختلف زواياه، بمقتضى اهتمامات الأفراد، واختلاف مداركهم و ثقافتهم، وبهذا يكون الحكم على الأمر مبنيا على تصور شامل ودراسة مستوعبة. فالإنسان (الخليفة) بالشورى يضيف الى عقله عقول الآخرين والى علمه علوم الآخرين، كما قال الشاعر العربى :

إذا بلغ الرأي المشورة برأي نصيح أو نصيحة حازم

ولاتحسب الشورى عليك غضاضةفإن الخوافى قرة للقوادم(يوسف القرضاوى: 2001)

والقرآن الكريم ينقل لنا صورة طيبة عن إدارة الحكم التى تقوم على الشورى، ممثلا فى ملكة سبأ التى فأجأها كتاب سليمان عليه السلام يحمله الهدهد، فجمعت قومها وقالت : **" قالت يأيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون . قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين. قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون. وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بما يرجع المرسلون."(النمل: 32-35)**

وقد انتهى هذا السلوك الشورى الحكيم بالملكة الرشيدة الى أن أسلمت مع سليمان لله رب العالمين. فنجت ونجامعها قومها من حرب خاسرة وكسبت بذلك الدنيا والآخرة.

(**3**) **العدل**

ومن القيم الأساسية التى جاء بها الإسلام وجعلها من مقومات الحياة الاجتماعية والسياسية هى العدل. والعدل فى الاسلام، هو قوام العالمين فى الدنيا والآخرة، وبه قامت السموات والأرضون وهو أيضا أساس الملك. وقد ورد فى القرآن عدة آيات تحث عليه، وأكدت عليه أحاديث النبى ﷺ وطبقه الصحابة فعلا بين الناس.

فمن الآيات قوله تعالى : **" لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ..."**(الحديد: 25) ونفهم من هذه الآية أن إقامة العدل بين الناس هو هدف الرسالات السماوية كلها. وليس ثمة تنويه بقيمة العدل أعظم من أن يكون هو المقصود الأول من إرسال الله تعالى رسله وإنزال كتبه. فبالعدل أنزلت الكتب، وبعثت الرسل، وبالعدل قامت السموات والارض. (يوسف القرضاوى:133, 2001) **"إن الله يأمر بالعدل والإحسان."**(النحل: 90) **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما**

يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا ."(النساء 58) **"وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى..." (الأنعام: 152)**

وكذلك السنن النبوية الثابتة أوجبت العدل وحرم مايقابله وهو الظلم تحريما قطعيا صريحا. قال رسول الله ﷺ : **"لاتزال هذه الأمة بخير ماإذا قالت صدقت، وإذاحكمت عدلت، وإذا استرحمت رحمت."** (رواه أحمد والبزار والطبرانى عن أبى موسى) **"أحب الخلق الى الله إمام عادل، و ابغضهم اليه امام جائر."**(رواه أحمد والبزار والطبرانى عن أبى موسى)

وكرر الإسلام فى المطالبة به أنه عدل مطلق يشمل الحاكم والمحكومين والإنسانية جمعاء. فهو واجب فى الحكم والإدارة وتنظيم الضرائب وجباية المال فى مصالح المواطنين، وفى توزيع الحقوق والواجبات وإقامة العدالة الاجتماعية، وإنشاء الحكمانية الجيدة.

وقد عبر ابو بكر رضى الله عنه عن ذلك لقوله : الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له, والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. (وهبة الزحيلى: 719) وقدحمل الرسول ﷺ على محاولات التمييز بين الناس أمام القضاء، فقال فيما يرويه البخارى ومسلم عن عائشة رضي الله عنها: إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذى نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطعت يدها. (وهبة الزحيلى: 719)

(**4**) **التوحيد**

جاء الإسلام لإيجاد مجتمع فاضل تتعاون فيه كل القوى بحيث لايطغى فريق على فريق، وأول للمجتمع الفاضل فى الإسلام، هو وجود التوحيد بأن لا إله إلا الله محمدا رسول الله. وكان التوحيد فى المجتمع الإسلامي أول شيء الذى أنشأه رسول الله ﷺ وورثه من بعده صحابته ومن تبعهم بإحسان، وهو الدوافع الأول والموجه الأول، والمؤثر الأول فى حياتهم، إن لم نقل الأوحد.

والتوحيد أيضا مصدرالتصور والفكر، وهو أساس الترابط و التجمع، وأساس الحكم والتشريع, والدوافع الى الحركة والأعمال والانطلاق، ينبوع الفضائل والأخلاق. والتوحيد بكل

أركانها وخصائصها هو الأساس المكين لأى بنيان اجتماعى متين. (See Ismail Raji al-Faruqi, 1992)

(5) الحسبة

الأساس فى الإسلام هو الرقابة الذاتية لقول الله تعالى : **"إن الله عليكم رقيبا. "**(النساء:10) **"وكان الله على كل شيء رقيبا."** (الأحزاب: 52) ولكن لأسباب حماية المجتمع الإسلامى من الأفراد الذين لم يعرفوا قواعد الإسلام يتطلب الأمر لإنشاء نظام الحسبة، لتمنع هؤلاء من الانحراف عن المبادئ والأحكام والضوابط الإسلامية.

ويعتمد هذا النظام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو منبثق من الإسلام نفسه، إذ أنه قائم على القواعد الشرعية والإجتهاد العرفى. (حسين حسين شحاتة،62) ويرى الإمام الغزالى فى كتابه إحياء علوم الدين أن الحسبة هى القطب الأعظم فى الدين وهى المهمة التى بعث الله لها النبين أجمعين.(الإمام الغزالى:269) وقد وضع للمحتسب الذى يتولى أعمال الحسبة قواعد وأسس ومعايير يعتمد عليه فى مجال الرقابة، بهدف منع الانحرفات قبل وقوعها وتقديم النصائح وأخبار ولى الأمر عن الانحرافات والأخطاء العادية والأخطاء غير العادية. وفى الحسبة منافع للناس لاتحصى، ففيها التسديد لشأنهم، وإصلاح أحوالهم، وأفعالهم، والنظر لهم، والجري الى الخير والعمل به، والسعي الى العدل والتعليق به . ولذلك فإننا نرى أن من تسند اليه لايكون إلا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين.

د. وا قعية الحكمانية الجيدة فى إندونيسيا

تعتبر إندونيسيا اكبر دولة إسلامية، ورابع دولة فى العالم من حيث عدد السكان، وبها اكثر من نصف عدد سكان ASEAN، وهى أغناها بالموارد الطبيعية. (الأمة فى قرن, 284, 2001)

وأن فى هذه الآونة الآخيرة شاهدنا زيادة الحريات للمواطنين على إنتقادهم نحو وطنهم، لاسيما عقب فشل الحكومة على سيطرة الأزمة المالية، وانتقال الرئاسة من سوهاتو الى حبيبى، عبد الرحمن واحد، ميجاواتى، وسوسيلو بنباع يودويونو، الذى لم يأتى بأى تطور من الإنجازات للخروج على الأزمة الإقتصادية والسياسية.

وقد اقترنت كل هذه التطورات السياسية والمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، بأزمة الحكمانية الجيدة، وهى التى تسبب الى فشل إجابة المطالبات للمواطنين. ولذلك فى مواجهة هذه الاحتمالات تلزم على حكومة إندونيسيا الى الأخذ بمجموعة من السياسات والإستراتيجية والحلول التى تشتهد المرور من المرحلة الإنتقالية الراهنة. ولعل من أهم تلك الأجندة ما يتصل بالحاجة الى إنشاء الحكمانية الجيدة، وهى بتعديلات دستورية أو وضع تصور جديد لأقسام الإختصاصات، ما بين المركز والأطراف والإصلاح الاقتصادى، أو دعم الجماعة الدولية للتكامل الإقليمي لها(Prisma 8 Agustus, 1996)

ولماذا نحتاج الى الحكمانية الجيدة ؟ نرى أن إندونيسيا كإحدى الدول النامية تلزم عليها الإهتمام الكبير بأهمية وجود الإدارة الحكمانية الجيدة بشكل خاص، نتيجة فشل الحكومة الرسمية وعجزها عن تحقيق طمحات المواطنين وتجهيز احتياجهم بالمستوى المطلوب، وكان ذلك واضحا جليا فى المجتمعات الدولية بشكل عام، و فى مجتمعتنا النامية بشكل خاص.

إن السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية – التى ليست بينها مبدأ الفصل التام، ولا مبدأ الإندماج الوظيفى، فالرغم من أن كل سلطة مستقلة فى عملها عن الأخرى، إلا أنها تلزم أن تساند وتعاون السلطات الأخرى لإنشاء الإدارة الحكمانية الجيدة. وقد يظهر فى يومنا هذا عجز وعدم قدرة الحكومة نتيجة عدم توفر المهارات، أو البعد المالى، أو القدرات الإدارية أو المرونة لمعالجة بعض المشاكل الموجودة. فعلى سبيل المثال نجد فى بلادنا إندونيسيا، قدلاترغب الحكومة فى بحث بعض القضايا الإختلاسية أو الطروحات ذات الحساسية السياسية، مفضلة التعايش معها بدلا من الحوض فيها، والتعرض للعواقب السلبية لتلك الطروحات على الحكومة نفسها.

والحكومة تبدو عاجزة إذا كان القادة الحكوميون – السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية – يعتقدون بأن بعض القضايا العامة صغيرة ولاتستحق الانشغال بها أو يستخدموا مواقعه لتعزيز طموحاتهم الشخصية أو الحزبية بدلا من العناية باحتياجات المواطنين. وعلينا أن نتذكر أيضا بأن أمر الفشل والعجز فى الإدارة لايقتصرعلى الإدارة الحكومية فقط، بل إن ذلك العجز وعدم القدرة ينسحب على المؤسسات العامة والخاصة، والمؤسسات ذات النفع العام، والتطوعية غير الربحية. وفى النتيجة نجد أن هناك إجماعا بأن عدم الثقة فى الحكومة يغذى الى أهمية وجود الحكمانية الجيدة فى دولتنا النامية.

هـ. الخاتمة

وفى الخلاصة فإن هناك دلائل واضحة بأن العوامل المؤسسية لها أهمية بالغة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية كما أن تحقيق بلدة طيبة يعتمد ليس فقط على السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية – بل يعتمد أيضا على تعاليم الإسلام وكيفية تفاعل القطاعات الخاصة أوالعامة المختلفة فى المجتمع فى التعامل مع القضايا التى تهم العامة.

وهذا يوضح بأن عملية التكامل والتشارك فى الأدوار بين تلك القطاعات وأهمية وضرورة هذا التكامل كانت السبب والدافع الرئيسي فى إيجاد الحكمانية الجيدة فى بلدتنا إندونيسيا.

وهنا يأتي دور الحكمانية الجيدة لتعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الإجتماعية لأخرى، وكيف تربط تلك الأطراف بالمواطنين, وكيف يتم اتخا ذ القرارات فى دو لة يزدادتعقيدا يوما بعد يوم.

المراجع

القرآن الكريم: تفسير وبيان مع أسباب النزول للسيوطي.

الماوردى (دون السنة), أدب الدنيا والدين, بيروت: دار الكتب العلمية.

الماوردى (دون السنة), الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت: دار الكتب العلمية.

الإمام الغزالى (دون السنة)، إحياء علوم الدين, , بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خلدون (دون السنة), المقدمة, بيروت: دار الكتب العلمية.

الأمة فى قرن (2001): أمتي فى العالم حولية قضايا العالم الإسلامى، مكتبةالشروق الدولية.

المستقبل، الخميس 14 تشرين الأول 2004، العدد 1723, المستقبل الاقتصادى.

حسين حسين شحاتة، أصول المراجعة و الرقابة فى الإسلام، كلية التجارة جامعة الأزهر.

سلوى شعراوى وآخرون(2001)، إدارة شؤون الدول? و المجتمع، مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، القاهرة.

مدى فعالية لجان المراجعة فى الشركات المساهمة السعودية دراسة ميدانية (2002)، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول "دور مهنة المحاسبة فى حماية الإستثمارات وتنميتها".

وهبة الزحيلى(1989)، الفقه الإسلامى وأدلته، بيروت: دار الفكر.

يوسف القرضاوى (2001)، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، القاهرة: مكتبة وهبة.

A UNDP Policy Document. 1997. *Governance for Sustainable Human Development,* New York: United Nation Development Programme.

A UNDP Regional Report. 1997. *The Shrinking State,* New York: United Nation Development Programme.

Abdul Rahim Abdul Rahman. 2003. *Issues in Corporate Accountability and Governance : an Islamic Perspective,* American Journal.

"Good Governance dan Kontrol Sosial: Realitas dan Prospek" dalam *Prisma 8*, Agustus 1996.

Ismail Raji al-Faruqi. 1992. *Tawhid : Its Implications for Thought and Life,* Herdon: International Islamic Thought and Civilazation.

Joan Corkery. 1999. *Introductory Report in Governance: Concepts and Applications,* Brussels: International Institute for Administrative Studies.

The World Bank. 1992. *Governance and Development,* Washington DC: The World Bank Publication.

James Gustave Speth. 1997. *Governance for Sustainable Growth and Equity Report of Inernational Conference,* New York.

Usahawan, No. 6, th. XXXII, Juni 2003.